مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي دراسة تحليلية لقياس مدى التنسيق بين الجامعات السورية واحتياجات سوق العمل
اسم الكاتب: د. علي ميا، د. محمد كبية، شيراز طرابلسية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3939
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 02:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي
دراسة تحليلية لقياس مدى التنسيق
بين الجامعات السورية واحتياجات سوق العمل

الدكتور علي ميا *
الدكتور محمد كبية **
شيراز طرابلسية ***

(قبل للنشر في 2003/7/5)

□ الملخّص □

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الواقع الحالي لقطاع التعليم العالي بمختلف جامعاته ومؤسساته العلمية والتعليمية باعتباره واحدا" من أهم القطاعات التي تشكل مخرجاته المدخلات الأساسية لسوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة بمختلف مجالاتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فقد ركز البحث بشكل أساسي على تبيان مفهوم وأهمية وفوائد تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي وبيان الأساس الموضوعي لكيفية تطبيق هذا الأسلوب الجديد في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية والتعليمية وربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها في حال تطبيقها العمل على تطوير وزيادة القدرة التنافسية لهذه الجامعات لا سيما في ضوء المتغيرات الحالية الناجمة عن تزايد حدة الإتجاه نحو العولمة والإنفتاح.

* أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال . كلية الإقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا.
** أستاذ مساعد في قسم الإحصاء . كلية الإقتصاد . جامعة حلب . حلب . سوريا.
*** طالبة ماجستير في قسم إدارة الأعمال – كلية الإقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

Total Quality Management and Its Application Potential in Higher Education

An Analytical Study to Measure the Extent of Coordination between Syrian Universities and the Labour Market Needs

Dr. Ali Mayya *
Dr. Mohammad Kubbieh * *
Shiraz Traboulsieh * * *

(Accepted 5/7/2003)

□ ABSTRACT □

This study examines the current position of all the higher education institutions in Syria as contributing to total development in social and economic fields, being the major providers of qualified labour force for the market. In particular, the study explains the concept of total quality management style, its importance, and the values of its application in the higher education sector. The study concludes with a number of suggestions and recommendations, which, if followed by academic institutions, the competitive ability of those institutions would be enhanced; and they can be better prepared to face the current changes toward globalization and liberalization.

*** Assoc. Prof., Business Administration Dept., Faculty of Economics, Tishreen Univ., Lattakia-Syria.**
**** Assoc. Prof., Statistics Dept., Faculty of Economics, Aleppo Univ., Aleppo, Syria.**
***** Master's Student, Business Administration Dept., Faculty of Economics, Tishreen Univ., Lattakia-Syria.**

مقدمة:

إن التقدم العلمي والتقني الذي يشهده العالم اليوم أصبح يملي على كافة الدول والمجتمعات تحديات كثيرة ويدفعها للمبادرة إلى استخدام كل ما يتاح لها من الأساليب الإدارية والتكنولوجية المعاصرة لتطوير أساليب التعليم الحالية واستنباط أساليب ونظم حديثة تمكنها من الصمود ومواكبة التطور ومسايرة روح العصر ، عصر الإنفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي ، لا سيما وأن العلم والتكنولوجيا قد أصبحا يشكلان عصب تقدم الأمم وازدهارها وأنهما الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة التقدم وخدمة أغراض التنمية في البلاد فضلاً عن أنه لا بد منهما لحل المشكلات التي تعترض سبل التقدم والنهوض [1، ص5].

وانطلاقًا من هنا أضحت مخرجات النظم التعليمية ونوعيتها ومستويات تنظيم العلاقة وتدعيم الروابط بينها من جهة ومتطلبات سوق العمل الحالية واحتياجات التنمية الشاملة من جهة أخرى من القضايا التي تثير اهتماماً متزايداً لدى معظم دول العالم ومنها قطرنا العربي السوري ، وباتت تشكل مسألة جديرة بالدراسة والتحليل وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لها ، ولذا كان من الضروري الوقوف على الأبعاد والمتغيرات الرئيسية التي تحكم هذه الخدمات وتحدد جودتها لا سيما ونحن نعيش اليوم في عصر سمته الأساسية التغير السريع والتطور المستمر للبحث عن مزيد من الكفاءة والإبداع ، وعليه تجد إدارة جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية والتعليمية نفسها أمام تحديات تفرض عليها الإستغناء عن الأساليب والنظم القديمة واستبدالها بأساليب ونظم وإستراتيجيات معتمدة على الجودة الشاملة بكافة مفاهيمها ومعاييرها حتى تتمكن من الصمود والتأقلم مع هذه المتغيرات والمنافسة عالميا.

وبناءً على ذلك فقد تمَّ إختيار هذا البحث لا سيما وأن قطرنا العربي السوري يعتبر واحداً من دول العالم النامي الذي يسعى دوما للتقدم والرقي بمختلف مؤسساته التعليمية والبحثية إلى مستويات متميزة من الأداء والجودة لتخريج الكوادر المؤهلة واللازمة لتطوير المجتمع وخدمة مصالح جميع أفراده وإشباع حاجاتهم المتنامية

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من خلال سعيه لتحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح الإطار الفكري لنظام إدارة الجودة الشاملة وامكانية تطبيقه في مجال التعليم العالي، باعتباره واحداً من أحدث الأساليب الإدارية في وقتنا الراهن ، الأمر الذي يمكِّن المهتمين بهذا الموضوع من الإحاطة بمفهومه ومبادئه الأساسية والتعرف على فوائده ومقومات نجاح تطبيقه في مجال التعليم العالي.
2. التعرف على مستهلكي خدمات التعليم العالي ، وكيفية تحديد متطلباتهم وتوقعاتهم إضافةً إلى تحديد معايير تقييم جودة الخدمة المقدمة لهم.
3. التعرف على درجة التطابق بين مخرجات العملية التعليمية والعلمية في الجامعات السورية محل البحث وبين احتياجات ومتطلبات سوق العمل الحالية.
4. تقديم مجموعة من المقترحات والتي من الممكن أن توفر الأساس الموضوعي في حال الأخذ بها لنجاح تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في الجامعات محل الدراسة كخطوة أساسية لتعميمها على باقي جامعات القطر وتدعيم وتوثيق عمليات الربط والتنسيق بين مخرجات هذا القطاع العريض واحتياجات سوق العمل.

فرضيات البحث:

انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين مستوى ونوعية مخرجات العملية العلمية والتعليمية في الجامعات السورية وبين احتياجات ومتطلبات سوق العمل الحالية.

منهج البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث فقد قسم البحث إلى قسمين أساسين:

القسم النظري: وفيه اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما جاء في المراجع والدوريات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث.

القسم العملي: وفيه اعتمد البحث على منهج المسح الميداني الشامل بطريقة العينة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حيث تم تصميم إستبانات تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمحاولة البرهنة على صحة فرضية البحث الأساسية والفرضيات الفردية المنبثقة عنها.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من سوق العمل المحيط بجامعة تشرين ، حيث تم توزيع استبانات على عينة عشوائية مؤلفة من /50/ شخصاً من مديري شؤون العاملين وأرباب العمل في تسع قطاعات من قطاعات سوق العمل الخاصة والعامة [14]، وقد بلغ عدد الإستبانات المعادة والصالحة للتحليل /44/ إستبانة فقط.

مفهوم الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي:

تعددت الكتابات التي تناولت مفهوم الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي ، ولذلك سوف نختصر على أهمها والتي منها ما جاء به Jens حيث عرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها عبارة عن ثقافة تعليمية من أجل إدراك أو تحقيق رضاء العميل من خلال مشاركة الكليات والعاملين والطلاب في عمليات التحسين المستمر [P.179, 12].

أما Robert فيرى أن التعليم ذو الجودة الشاملة ما هو إلا فلسفة تعليمية موجهة نحو الطالب للتحسين المستمر والتي يجب أن تتضمن ما يلي: [P.51-55, 8].

1) التزام الادارة وهيئة التعليم بالجودة.
2) قيادة فعالة ذو جودة عالية.
3) تقديم برامج تدريبية لرفع الكفاءة.
4) استخدام الأدوات والأساليب الإحصائية في التحليل.

---

*قطاعات سوق العمل التي تمت دراستها هي : شركة المنارة الصناعية – شركة جود التجارية – شركة أوغاريت التجارية – المصرف الزراعي – مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية – المؤسسة العامة للتبغ فرع اللاذقية – الشركة العربية لزرملة الحديد (اسكو) – شركة زين التجارية – مشفى الأسد الجامعي .

5) استخدام طرق فعالة للتقييم.

وفي دراسة أجريت على مجموعة من المنظمات في مجال الخدمات استطاع Karl Albrecht التوصل إلى مجموعة من العناصر الحرجة والتي تؤدي إلى تحقيق الجودة الشاملة التي تقدمها المنظمة مما يمكنها من التميز في أداء هذه الخدمات ومنها خدمات التعليم العالي [9 ,P.70].

وهي كما تظهر في الشكل التالي :

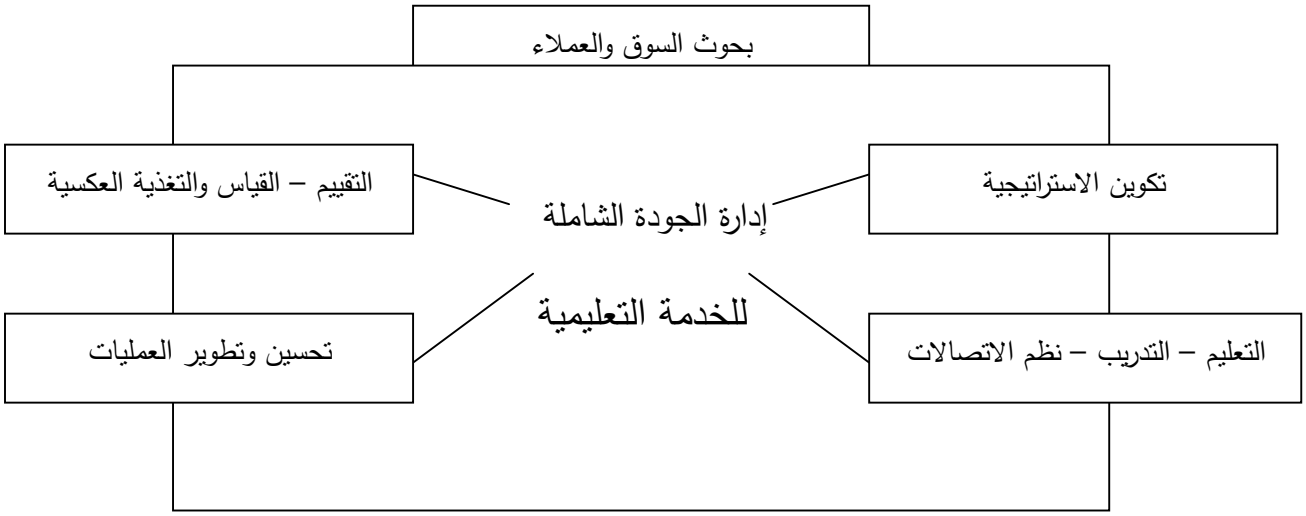

شكل رقم (1) نظام الجودة الشاملة للخدمة التعليمية.

المصدر : **karl Albrecht, (1992) -The Only thing that matters, Harper Business, P.70**

وهكذا نجد أن إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي تتمثل بأسلوب عمل لتطوير شامل ومستمر يقوم على جهد وتعاون جماعي وهو منهج يشمل كافة مجالات النشاط على مستوى الجامعة والكلية.

فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي:

إن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي من شأنه أن يعمل على تحقيق الفوائد الآتية:

1) زيادة رضا العملاء الخارجيين سواء من ناحية رضا الطلاب عن مستوى جودة الخدمة المقدمة إليهم ، أو من ناحية رضا سوق العمل عن كفاءة مخرجات نظام التعليم الجامعي.
2) زيادة الرضا الوظيفي للعملاء الداخليين (أعضاء هيئة التدريس . العاملين) وتحسين كفاءة أدائهم.
3) إيجاد ميزة تنافسية للجامعات السورية على المستوى المحلي والإقليمي والمستوى العالمي.
4) تحسين جودة خريجي الجامعات السورية لزيادة الطلب عليهم.
5) بناء ثقافة وفلسفة جديدة محتواها التحسين المستمر في كافة نواحي وأنشطة الإدارات ةالأقسام التابعة للجامعات والمؤسسات التعليمية والعلمية.
6) زيادة النصيب السوقي للجامعات السورية في سوق العمل الداخلي والخارجي.
7) خفض معدلات البطالة في كثير من التخصصات وذلك من خلال توجيه سياسات التعليم وفقاً لإحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة.

مقومات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي:

إن اختيار إدارة الجودة الشاملة كأسلوب عمل في جامعاتنا لتحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية وتحسين مستوى الخريج يتطلب توافر عدة مقومات أهمها: [4، ص57].

1) إهتمام إدارة الجامعة بجودة مدخلات عملية التعليم الجامعي والعملية التعليمية نفسها ومخرجاتها.
2) أهمية توجه إدارة الجامعة لسوق العمل بحيث تتحرى جيداً عن احتياجات وتوقعات هذه السوق من الخريجين مع إدراك أن هذه الاحتياجات تتغير من وقت لآخر.
3) تحديد مستويات الجودة في كل مجالات وأنشطة الأداء ، بحيث تستهدف الإدارة بلوغها من خلال برنامج التحسين المستمر.
4) التدريب والتعليم لكافة مستويات العاملين.
5) الإهتمام بسلامة وجودة البرامج التعليمية.
6) الإهتمام بصياغة الإختبارات بأسلوب منهجي وموضوعي في كافة المراحل.

هذا ويرى Kells أن هناك عدة عوامل يجب أخذها في الإعتبار عند محاولة تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في الجامعات وهي: [P.293, 10].

1) التحديد الواضح للأهداف.
2) الإلتزام بالتخطيط.
3) تفويض السلطات على نفس القدر من تحمل المسؤوليات.
4) تشجيع فرق العمل البحثية.
5) توفير نظام معلومات متكامل.

مبادئ الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي:

يرى Likens أنه عندما تريد الجامعة تطبيق إدارة الجودة الشاملة يجب عليها الالتزام بالمبادئ التالية: [P.19-29, 11].

1) الحاجة إلى أن يقوم كل فرد بالجامعة بتحديد رسالته الأساسية حتى تستطيع تطوير استمرارية الهدف.
2) تحديد الأهداف والمنافع والعملاء المراد خدمتهم ومحاولة فهم احتياجاتهم.
3) التركيز على احتياجات ورغبات عملاء الجامعة وقدرات الموردين / المدارس . الكليات . المعاهد الأخرى /.
4) التعامل مع الموردين على أنهم أهم شركاء وليس كمصادر توريد فقط.
5) الإلتزام بالجودة الشاملة ، بمعنى أن تتبنى الجامعات كل هذه المبادئ أما الإلتزام بها فيعني الجودة في كل شيء (المناهج والبرامج، المكتبات ومختبرات البحث) وكذلك الجودة لكل شخص.

أما Jens and Kai فيعرضان مبادئ الجودة الشاملة للتعليم العالي على شكل هرمي كما في الشكل التالي [P.105, 7].

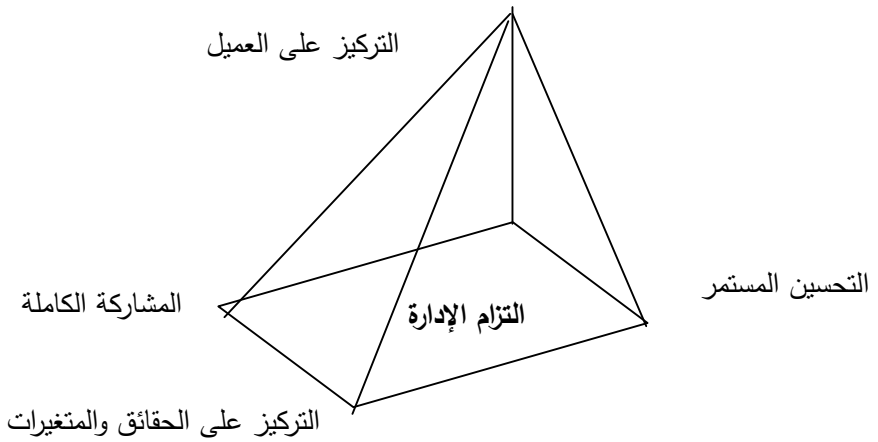

شكل رقم (2) مبادئ الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي.

المصدر: JensJ, Dahlgard and Kai, 1992- Kristensen, OP. cit, P.179

من الشكل السابق يتضح أن مبادئ الجودة الشاملة في التعليم العالي أساسها التزام الإدارة العليا لتحقيق المبادئ الأربعة الأخرى، إلا أنه سيتم التركيز في هذا البحث على مبدأ العميل وذلك لخدمة أغراض الدراسة.
حيث يمكن تقسيم عملاء الجامعة إلى ثلاثة أنواع:

أ . عميل أساسي: وهم الطلاب اللذين يلتحقون بالتعليم الجامعي.

ب . عميل خارجي: ويقصد به منظمات الأعمال المختلفة.

جـ . عميل داخلي: وهو الموظف الذي يعتمد على عمل الموظفين الآخرين لكي يقوم بتأدية وظيفته.

وترى الباحثة ولخدمة أغراض الدراسة أيضا، أنه سيتم التركيز على نوع واحد من عملاء الجامعة وهو: سوق العمل المتمثل في كافة انواع قطاعات الأعمال التي تتلقى مخرجات قطاع التعليم العالي / خريجين . خدمات علمية . انتاجية . استشارية ... /، ولكي يتحقق الفهم الكامل لحاجات ورغبات هؤلاء العملاء فإنه يجب القيام بالدراسات الكافية التي تزودنا بالمعلومات اللازمة عن ذلك.

تحديد متطلبات العملاء:

إن التحديد الدقيق لمتطلبات العملاء يمكن القيام به عن طريق مجموعة من البحوث هي :

1. بحوث السوق: وهي عبارة عن دراسات منظمة لهيكل السوق الذي تخدمه المنظمة ، وهذا يتطلب التحديد الدقيق للسوق ، والتحليل الديمغرافي والبيئي ، وتحديد الأهداف الرئيسية التي يجب أن تسعى المنظمة لتحقيقها إضافة إلى تحليل قدرات المنافسين.
2. بحوث العملاء: وتهدف إلى معرفة توقعات العملاء وأفكارهم تجاه الخدمة المقدمة إليهم وكذلك تجاه المنظمة ، كما وتجرى هذه البحوث بهدف اكتشاف العوامل الرئيسية التي تحدد ادراكات العميل تجاه الخدمة التي يحصل عليها.

حيث أن القيام بمثل هذه البحوث تساعد المنظمة في الوصول إلى نموذج يحدد مجموعة من المعايير التي تؤثر على اختيارات العملاء بين منظمة وأخرى ، وتشكل في مجموعها توقعات العملاء عن الخدمات التي يودون الحصول عليها ، ويسمى هذا النموذج " نموذج القيمة " [13 ,P.113].

ويمكن توضيح هذا النموذج في الشكل التالي:

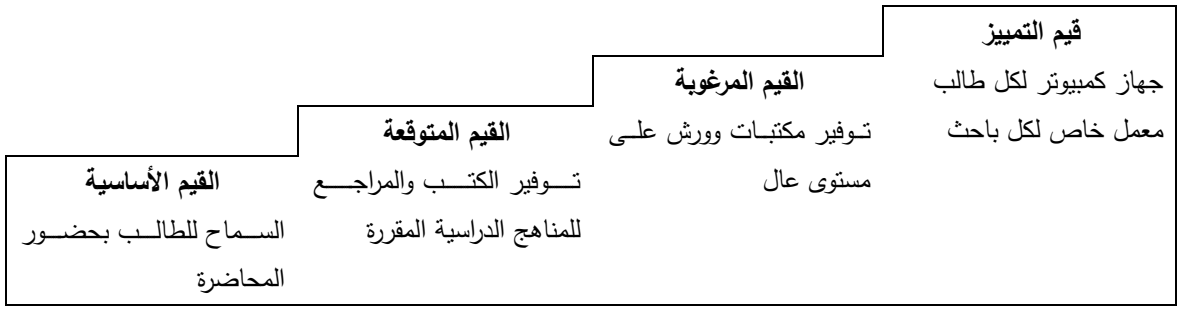

الشكل رقم (3) نموذج القيمة

المصدر إعداد الباحثة من خلال:

Karl, Alberecht, (1992) – the only thing that Matters, Harper Business P.113

وبتحليل النموذج السابق نجد أن القيم الأساسية والقيم المتوقعة تعتبر وظائف أساسية تقوم بها المنظمة (قطاع التعليم العالي) وأن التنافس بين المنظمات يبدأ عند الوصول إلى المستوى الثالث وهو مستوى القيم المرغوبة، أما المستوى الرابع (قيم التمييز) يعتبر مستوى التفوق والتمييز في أداء الخدمة والتي تفوق توقعات العملاء.

المتغيرات الجديدة في أسواق العمل:

شهد العالم خلال السنوات القلية الماضية عدد من المتغيرات الأساسية والتي مست كافة نواحي حياتنا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على اختلاف درجاتها وشكلت مجموعة من التحديات لا بد من مواجهتها يمكن رصدها فيما يلي:

1) تشكّل عالم جديد له سوق عالمية واحدة يتطلب التفكير بمنظور عالمي في العمل التسويقي والإنتاجي والتمويلي
2) إسقاط الحواجز الجمركية وفتح أبواب التجارة العالمية والذي فرض على الاقتصاد المحلي الضعيف صعوبات كثيرة.
3) الإهتمام الزائد بجودة السلع والخدمات وجودة النظم القائمة على إنتاجها وجودة التنظيم والأداء حيث أصبح الحصول على شهادات الأيزو وإتباع الجودة الشاملة هو سمة العصر لكافة المنظمات.
4) تزايد حدة المنافسة وتنوع مجالاتها حيث أصبحت تشمل الأسعار والمواصفات والنظم التسويقية وأساليب الإنتاج وفتح الأسواق وطرق التمويل وإدارته.
5) التقدم والتطور التكنولوجي الرهيب ليس فقط في مجال الإنتاج وإنما في مجال الخدمات أيضا.
6) التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والمواصلات أدت إلى أن أصبحت التجارة الإلكترونية واقعاً ملموساً الآن.

7) هذا الإنفتاح الهائل على العالم أدى إلى اختلاط الثقافات مما حتَّم معه التغيير في ثقافاتنا بما يتلاءم مع التطورات الإدارية والتكنولوجية الحديثة.

8) التطور في صيغ التعليم والتعلم لإستيعاب كل هذه المتغيرات والمستجدات.

العوامل المؤثرة على احتياجاتنا من خريجي التعليم العالي:

إن ما تم رصده من متغيرات في أسواق العمل والبيئة المحيطة بمنظمات الأعمال المحلية والعالمية تعني الكثير بالنسبة للتعليم العالي المسؤول عن توفير الكوادر القادرة على مواجهة هذه المتغيرات فهناك عوامل عديدة أثرت وبشدة على احتياجاتنا من خريجي الجامعات والتي تتمثل بـ: [5، ص171]

1) تغير الرؤية لمجتمع الأعمال من المحلية إلى العالمية ، يجب أن ينعكس على كل مناهجنا وبحوثنا وأساليب ونظم التعليم ، حيث يكون المطلوب الإنفتاح على الثقافات الأخرى والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل.

2) اتساع الأسواق وسقوط الحواجز يتطلب مراجعة المناهج وإعادة النظر في المحتويات والمفردات والإنتقال من فكرة الميزة النسبية إلى فكرة الميزة التنافسية.

3) إن زيادة الإهتمام بجودة كل شيء يعني الإهتمام أيضاً بجودة مخرجات التعليم العالي وهذا يتطلب أن يتصف النظام التعليمي ذاته بالجودة المناسبة.

4) زيادة حدة المنافسة لا يقابلها فقط التغيير في المناهج والمقررات بل تعني العناية بإعداد الخريج نفسه ليكون واسع الأفق ومدرك لمتطلبات التنمية وأهمية المنافسة في كافة المجالات ويكون أكثر قدرة على المنافسة.

5) السبق التكنولوجي الذي ينعكس وبشدة على محتويات المقررات ونظم توصيل وتنمية التعلم.

6) التعامل وبحرص مع مفهوم الخصخصة لتطوير التعليم العالي وزيادة فاعليته وليكن الاهتمام هو حسن الأداء والمنافسة في تحسين العملية التعليمية مع توحيد المعايير التي تقيس الأداء وتحكم عليه.

7) حتمية تطوير صيغ التعلم من خلال محاولة الإجابة على بعض الأسئلة مثل:

- كيفية تطوير الكتاب الجامعي.
- كيفية إتاحة مصادر المعرفة والمعلومات على نطاق واسع للطالب والأستاذ.
- كيفية إدخال المرونة في المناهج لمواكبة المتغيرات المستقبلية.
- كيفية قياس الأداء وتقويمه.
- كيفية تشجيع الإبداع والإبتكار وتنمية القدرة على التحليل وحل المشكلات
- كيف نخدم المجتمع ونساهم في تحقيق التنمية.

وعليه فإن عدم تطوير التعليم الجامعي بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة قد أدى إلى اتساع الفجوة بين ما يدرس للطلاب من مفاهيم ونظريات وبين ما يجده الخريج في الممارسة العملية عندما يلتحق بالعمل، الأمر الذي يستلزم معه إعادة صياغة مناهج التعليم العالي شكلاً وموضوعاً صياغة موضوعية متكاملة بما يكفل الإرتباط بمشاكل المجتمع ويفي باحتياجات الممارسة المهنية وكذلك بخلق آلية فعالية من شأنها العمل على تحقيق نوع من الربط والتنسيق الجاد والهادف بين مختلف مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الحالية.

طرق الربط بين التعليم العالي وسوق العمل:

بناءً على ما سبق نجد أن تحقيق الإرتباط العضوي الفعال بين هيكل التعليم العالي من جهة وهيكل العمالة واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى يمكن أن يتم باتباع عدة طرق نجملها بـ: [2، ص173، ص380]

1) إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعة ومواقع العمل والمجتمع ، وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.
2) قيام الجامعات بالتعرف على ما تحتاجه قطاعات سوق العمل من قدرات ومهارات العمالة التي يقبلون استخدامها، وكذلك متابعة التطورات في مجال الأعمال ومساعدة الطلاب على اختيار فرص العمل المناسبة والتي تتلاءم مع قدراتهم.
3) فتح المجال أمام الطلاب الجامعيين للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج ذات الإمكانيات التكنولوجية الحديثة ، كجزء من البرنامج الدراسي.
4) الاستعانة بخبرات قطاعات الأعمال في المشاركة بتصميم المخابر العلمية والعملية في الجامعات وتحديث أجهزتها بما يتلاءم مع أحدث المستويات التكنولوجية المتوفرة.
5) قبول المساعدات المالية من قطاعات الأعمال على شكل هبات وإعانات لبناء المنشآت التعليمية وتجهيز المخابر والورش والمكتبات والمراكز البحثية.
6) مشاركة بعض المتخصصين في قطاعات الأعمال في الإشراف على بعض أبحاث الطلاب وتوجيههم إلى اختيار أبحاثهم في مجالات علمية وبحثية معينة تتصل ببعض أنشطة المنظمة ، مع تقديم التسهيلات والمساعدات العلمية والتكنولوجية للطلبة والباحثين.
7) توجيه البحوث العلمية والتطبيقية لحل مشكلات المجتمع.
8) إتاحة الفرص لاستثمار النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها البحوث الأكاديمية التي تجرى0 في الجامعات عن طريق تنفيذها على نطاق محدود في مشروعات استطلاعية.
9) وضع تخطيط عام لدور الجامعات في خدمة المجتمع، يتم من خلال تكليف كل جامعة أو كلية أو مركز علمي ببحث مشاكل موقع معين أو أكثر التي تدخل في دائرة تخصصه.
10) إلحاق بعض المتخصصين وكبار العاملين في قطاعات العمل المختلفة وخاصة في قطاعات الإنتاج المتطورة بالجامعات كأعضاء في مجالسها ، وتكون مهمة هؤلاء هي نقل مشاكل المجتمع ومواقع العمل إلى الجامعات لبحثها وإتاحة الفرصة لاستخدام آخر ما وصل إليه العلم الحديث في مجال التطبيق العملي لتطوير الإنتاج.
11) إلحاق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بمواقع العمل المختلفة كل في مجال تخصصه كأعضاء مجالس إدارة أو لجان استشارية أو فنية أو مشرفين على مراكز البحوث فيها.

وتكون مهمتهم في هذه الحالة مزدوجة حيث يعيشون مشاكل مواقع العمل المختلفة وينقلونها لمختبرات الجامعة لبحثها وحلها ويعملون على استخدام آخر التطورات في مجال التطبيق.

12) تشكيل مجلس أعلى من الأساتذة والباحثون في الجامعات وكبار رجال الأعمال والمتخصصين في مواقع العمل تكون مهمته حصر مشاكل العمل المختلفة وتصنيفها وترتيبها وفقا لأهميتها بالنسبة للمجتمع، وتكليف

الجامعات والمراكز العلمية ببحثها وإيجاد أفضل الحلول لها كما تشمل مهمة هذا المجلس أيضا استخلاص النتائج الجديدة التي انتهت إليها هذه البحوث العلمية ونقلها إلى مواقع العمل المختلفة لوضعها موضع التطبيق العملي والاستفادة منها.

13) إلحاق كل باحث بأحد مواقع العمل والإنتاج التي تدخل في دائرة تخصصه بحيث يتفرغ للعمل بهذا الموقع لفترة معينة، وذلك بهدف التعرف على ظروف العمل في هذا الموقع ومشاكله ومن ثم يختار موضوع بحثه في نطاق عمل ذلك الموقع ومشاكله تحت إشراف أحد الأساتذة المختصين.

14) تعيين أعضاء هيئة التدريس كمستشارين وخبراء كل في مجال تخصصه في إدارات الحكم المحلي في المناطق التي تقع فيها جامعاتهم ، ليتولوا مهمة تطوير تلك المناطق اقتصادياً واجتماعياً والنهوض بها وإيجاد الحلول العلمية للمشاكل التي تعترض طريق تقدمها وكذلك تقديم التسهيلات اللازمة للطلاب وهيئات التدريس في المشاريع والمؤسسات التابعة لهذه المنطقة.

معايير تقييم التنسيق بين الجامعات السورية وإحتياجات سوق العمل:

بناءً على ما سبق نجمل معايير تقييم التنسيق بين الجامعات وإحتياجات سوق العمل بالأبعاد التالية:

الجدول رقم (1) يوضح معايير تقييم التنسيق بين الجامعات وسوق العمل.

أبعاد التنسيق	معايير التنسيق بين الجامعات وإحتياجات سوق العمل في إطار الجودة الشاملة
1 . ارتباط الجامعات باحتياجات سوق العمل.	. مدى إدراك الجامعات لإحتياجات سوق العمل من الخريجين كماً ونوعاً. . مدى تحقيق الإتصال والتنسيق بين قطاعات المهن المختلفة ونوع التعليم العالي ومحتوياته ـ مدى دور الجامعة في توجيه الطلاب إلى المجالات والتخصصات المطلوبة والمناسبة لقدراتهم وميولهم.
2 . تطوير المناهج وتدريس العلوم الحديثة.	. مدى التنسيق بين ما يتم تدريسه في الجامعات وما تتطلبه وظائف سوق العمل . مدى القيام بتطوير المناهج بما يتفق ومتطلبات سوق العمل دائمة التغيير. . مدى شمول الجامعات على كافة الشعب الدراسية التي تغطي كافة التخصصات المطلوبة في سوق العمل. . مدى الاهتمام بتدريس علوم الحاسوب في كافة التخصصات الجامعية. . مدى اهتمام الجامعات بإدخال التخصصات الحديثة والنادرة في مناهجها تلبية لاحتياجات قطاعات المهن المختلفة.
3 . فعالية التدريب.	ـ مدى قيام الجامعات بعمل برامج تدريبية للطلاب سواء داخل الورش والمخابر الجامعية أو في القطاعات المختلفة. . مدى مسؤولية قطاعات الأعمال المختلفة في تدريب الطلاب أثناء الدراسة على التكنولوجيا الحديثة المتوفرة عندها.
4. فعالية البحث العلمي.	– مدي اهتمام الجامعات بأقسام الدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات التطبيقية التكنولوجية والتخصصات النادرة والتي يحتاجها سوق العمل. . مدى اهتمام الجامعات بأقسام الدراسات العليا ومراكز البحث وقطاعات الأعمال في المجتمع

	. مدى التنسيق والتكامل بين خطط البحث العلمي ومشكلات المجتمع.

المصدر: إعداد الباحثة.

نتائج اختبار فرضيات البحث

الجدول رقم (2) نتائج اختبار البعد الأول: ارتباط الجامعات السورية باحتياجات سوق العمل

معايير تقييم البعد الأول	درجـــــة الموافقـــــة										الوســـط الحسابي	الإنحـــراف المعياري
	5		4		3		2		1			
	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق		غير موافق بشدة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
تعمل الجامعات على تحقيق الاتصال والتنسيق المستمر مع قطاعات الأعمال للتعرف على احتياجاتها كما ونوعا	0	0	2	4.5	1	2.3	28	63.6	13	29.5	1.818	.6912
تلبي الجامعات دائما احتياجات سوق العمل من الخريجين بكافة التخصصات كما ونوعا	0	0	6	13.6	3	6.8	30	68.2	5	11.4	2.227	.815
تعمل الجامعات على توجيه الطلاب إلى المجالات والتخصصات المطلوبة في سوق العمل	0	0	8	18.2	5	11.4	21	47.7	10	22.7	2.250	1.014
تساعد الجامعات الطلاب في اختيار الوظائف المناسبة لهم والمتناسبة مع قدراتهم	0	0	2	4.5	2	4.5	30	68.2	10	22.7	1.909	.676

الجدول رقم (3) نتائج اختبار البعد الثاني: تطوير المناهج وتدريس العلوم الحديثة بالجامعات السورية

معايير تقييم البعد الثاني	درجة الموافقة										الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	5		4		3		2		1			
	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق		غير موافق بشدة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
هناك توافق بين ما يتم تدريسه في جامعاتنا وما تتطلبه وظائف سوق العمل.	0	0	9	20.5	1	2.3	19	43.2	15	34.1	2.0909	1.096
تعمل الجامعات على تطوير مناهجها وعملياتها التعليمية بشكل مستمر بما يتناسب وإحتياجات سوق العمل دائمة التغيير	0	0	3	6.8	6	13.6	29	65.9	6	13.6	2.136	0.7345
تعمل الجامعات على إدخال التخصصات الحديثة النادرة في مناهجها تلبية لإحتياجات قطاعات المهن المختلفة.	0	0	8	18.2	0	0	34	77.3	2	4.5	2.318	0.829
تعمل الجامعات على إدخال علوم الحاسوب وتركز على تعليم اللغات في كافة التخصصات أكثر ما يحتاجه سوق العمل.	0	0	13	29.5	4	9.1	26	59.1	1	2.3	2.659	0.939
تشتمل الجامعات على كافة الشعب الدراسية التي تغطي كافة التخصصات المطلوبة في سوق العمل.	0	0	5	11.4	3	6.8	29	65.9	7	15.9	2.136	0.824

الجدول رقم (4) نتائج اختبار البعد الثالث: فعالية التدريب في الجامعات السورية

معايير تقييم البعد الثالث	درجـــــة الموافقـــــة										الوســـط الحسابي	الإنحـــــراف المعياري
	5 موافق بشدة		4 موافق		3 لا أدري		2 غير موافق		1 غير موافق بشدة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
يتميز الطلاب الخريجون بالكفاءة والخبرة العملية والتي تعود لإهتمام جامعاتنا بتنظيم البرامج التدريبية الفعالة لهم أثناء مرحلة الدراسة الجامعية.	0	0	6	13.6	3	6.8	25	56.8	10	22.7	2.114	0.9205
تلبي قطاعات الأعمال المختلفة نداء الجامعات دائماً بإتاحة الفرصة لطلابها بالتدريب على التكنولوجيا المتوفرة لديها وعلى أساليب عملها.	6	13.6	30	68.2	1	2.3	7	15.9	0	0	3.796	0.878

الجدول رقم (5) نتائج اختبار البعد الرابع: فعالية البحث العلمي في الجامعات السورية.

معايير تقييم البعد الرابع	درجـــــة الموافقـــــة										الوســـط الحسابي	الإنحـراف المعياري
	5 موافق بشدة		4 موافق		3 لا أدري		2 غير موافق		1 غير موافق بشدة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
مايزال الإهتمام بأقسام الدراسات العليا والبحث العلمي في المجالاتالتطبيقية التكنولوجية والنادرة والتي يحتاجها سوق العمل ضئيل ولا يرقى للمستوى المطلوب.	16	36.4	25	56.8	1	2.3	2	4.5	0	0	4.25	0.7193

0.7342	4.136	0	0	6.8	3	0	0	65.9	29	27.3	12	ما يزال التنسيق بين أقسام الدراسات العليا ومراكز البحوث في الجامعات وقطاعات العمل ضعيف وغير متكامل ولا يرقى للمستوى المطلوب.
0.7735	4.277	0	0	6.8	3	0	0	56.8	25	36.4	16	ما يزال التنسيق بين خطط البحثالعلمي ومشكلات المجتمع وإحتياجات التنمية ضعيف وغير متكامل.

N = 44 عدد أفراد العينة :N

جدول رقم (6) الوسط الحسابي الاجمالي لأبعاد التنسيق بين ا لجامعات السورية وسوق العمل.

	المتوسط	N	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة إحصائية الإختبار t	درجات الحرية df	القيمة الحدية الحرجة tp	أقل مستوى معنوية	الفروق
Pair AVERAGE STANDARD	2.7188 5.000	16 16	0.8837 0.000	0.2209 0.000	-10.326	15	1.753	0.000	معنوية

N: عدد المشاهدات

من الجدول رقم (6) نجد انخفاض متوسط الأوساط الحسابية لإجمالي معايير التقييم على مستوى القطاعات المدروسة عن المستوى المطلوب. كذلك فإن قيمة tp الحرجة هي أصغر من القيمة المطلقة لإحصائية t أي |t| > tp

وبالتالي فإن الفروق التي تم التوصل إليها عند مستوى معنوية 5 % هي فروق معنوية وهذا يعود لأسباب رئيسية تتمثل في عدم الربط بين الجامعات السورية وقطاعات الأعمال محل الدراسة. مما أدى إلى انخفاض مستوى خريجي الجامعات عن المستوى الذي يحتاجه سوق العمل.

وعلى هذا الأساس يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود فروق ذات دلالة معنوية بين مستوى خريجي الجامعات السورية والمستوى المطلوب لسوق العمل.

نتائج البحث:

من خلال الدراسة الميدانية السابقة نستنتج انخفاض مستوى جودة ونوعية خريجي الجامعات السورية عن المستوى الذي يتطلبه سوق العمل وبالتالي غياب أحد العوامل المساعدة على تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في الجامعات السورية وهو توافق مهارات وخصائص مخرجات قطاع التعليم العالي في القطر العربي السوري مع احتياجات سوق العمل وذلك للأسباب التالية:

1) عدم إدراك الجامعات السورية بالدقة المطلوبة لإحتياجات سوق ا لعمل كماً ونوعاً وذلك لإنعدام التنسيق بين هذه الجامعات وأسواق العمل الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود معيار موضوعي يحكم سياسة القبول بالجامعات، حيث أن نظم القبول المعمول بها في قطاع التعليم العالي في قطرنا تتحدد وفقاً لمعدلات لا تراعى فيها الإحتياجات المطلوبة لقطاعات المهن الحالية، مما يؤدي إلى تضخم أعداد الخريجين في الكثير من التخصصات النظرية مثل الآداب والحقوق ونقصهم في بعض التخصصات العملية والمهنية مثل المعلوماتية وغيرها.
2) غياب أو ضعف إهتمام جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية والتعليمية بتنظيم البرامج التدريبية الفعالة التخصصية التي تكسب الطالب المهارات والخبرات الوظيفية والمهنية مما يؤدي إلى تخريج طلاب أكاديميين غير قادرين على دخول ميادين العمل مباشرة والوفاء بمتطلبات الوظيفة نتيجة لفقدان الترابط والتنسيق النظري والعملي بين ما يدرس في هذه الجامعات وبين ما هو مطلوب فعلاً في سوق العمل.
3) ضعف مبادرة قطاعات الأعمال بإتاحة الفرصة للطلاب والأساتذة والباحثين في الجامعات والمؤسسات العلمية بالإستفادة من خبرتها العملية وتجاربها التطبيقية وبرامجها التدريبية على أحدث التكنولوجيا المتوفرة لديها.
4) عدم إهتمام الجامعات السورية بتطوير وتحديث منهاجها وبرامجها التعليمية وأدواتها وأساليبها التدريسية والعلمية بشكل مستمر ومواكب للمستجدات العصرية ، إضافة إلى عدم استطلاع رأي جهات العمل المختلفة والطلاب فيما يقدم لهم من مناهج وبرامج، وعدم شمول قطاع التعليم العالي على كافة التخصصات العلمية التي تغطي مختلف الوظائف والأعمال الحديثة والنادرة والتي تحتاجها قطاعات المهن الحالية.
5) ضعف الاهتمام بالدراسات العليا والبحث العلمي: حيث تعاني الدراسات العليا والبحوث العلمية في الجامعات السورية من بعض المشاكل التي تؤثر وبشدة على فاعليتها وكفاءة أدائها والإستفادة منها في حل مشكلات البيئة والمجتمع المحيط، ومن هذه العوامل مايلي :

*- عدم وجود خطة واضحة المعالم للدراسات العليا والبحوث العلمية على مستوى الجامعات الأربعة في القطر العربي السوري.

*- نقص في الإمكانات والموارد المالية الموجهة إلى الدراسات العليا والبحث العلمي علاوة على محدودية الإنفاق عليها.

*- غياب التنسيق على مستوى الأقسام العلمية والكليات المتناظرة في البحوث العلمية وشيوع الفردية في معظم هذه البحوث.

*- ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالتدريس في مرحلة الدراسات العليا نظراً لغياب الحوافز المادية والمعنوية المشجعة على القيام بالإشراف ومتابعة أبحاث طلاب الدراسات العليا.

*- عدم وضوح الخطط الدرسية والمناهج العلمية المعنية باعداد وتأهيل طلاب الدراسات العليا اضافة الى قلة توفر مستلزمات ومتطلبات هذه المرحلة والتي يعتبر من أهمها المراجع والدوريات والتقارير باللغتين العربية والأجنبية.

*- تأخر الاهتمام بالتخصصات العلمية الحديثة التي يقتضيها التطور العلمي حيث لا يزال التركيز في البحث العلمي يتم في معظم الأحيان على الموضوعات والتخصصات التقليدية التي لا تتواكب مع متطلبات العصر الذي نعيش فيه.

*- النقص الشديد في إمكانات البحث العلمي سواء من ناحية المكتبات أو مصادر المعلومات الأخرى الأكثر تطوراً، وكذلك الأجهزة والمعدات والمخابر والورش.

*- وأخيراً ضعف الترابط الوثيق بين خطط البحث العلمي في الجامعات ومشكلات وخطط التنمية في المجتمع حيث أن معظم البحوث العلمية التي تجرى في الجامعات هي بحوث أكاديمية نظرية بحتة لا علاقة لها بواقع الحياة ، وهي تجرى في معظم الأحيان لأغراض الترقية والترفيع ، دون المحاولة لاستثمار نتائجها أو تسخيرها لخدمة المجتمع ، الهدف الذي من أجله أحدثت الجامعات.

التوصيات والمقترحات:

على ضوء النتائج السابقة يمكننا القول أن نجاح وتفعيل التنسيق بين الجامعات السورية وكافة مخرجات قطاع التعليم العالي في القطر العربي السوري واحتياجات سوق العمل لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير الشروط التالية والتي نعتبرها بمثابة مقترحات لحل هذه المشكلة:

1) العمل على تحسين وتطوير نظم القبول بالجامعات بحيث تؤدي إلى رفع مستوى كفاءة ونوعية المتخرجين وذلك بأخذ الجوانب التالية بعين الاعتبار :

*- التعرف على احتياجات قطاعات الأعمال والمهن المختلفة من مهارات وخبرات ومعارف وذلك من خلال المسح الميداني المستمر لمتطلبات واحتياجات سوق العمل وكذلك بمتابعة التطورات والمستجدات الحديثة في مجال الأعمال.

*- التعرف على مهارات وقدرات الطلاب المتقدمين للدراسة الجامعية والعمل على مساعدتهم في اختيار التخصصات المناسبة والملائمة لقدراتهم ، وذلك من خلال اختبار قدراتهم ومؤهلاتهم المطلوبة لكل تخصص.

*- التعرف على إمكانيات كل كلية والطاقة الاستيعابية لها.

2) فيما يتعلق بالمناهج والأساليب الدراسية المتبعة في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية فإنه يجب العمل على:

*- تطوير المناهج الدراسية الجامعية وذلك من خلال:

- توافق المنهج الجامعي مع حاجات الطلاب وحاجات المجتمع دائمة التغير.
- اعداد المنهج الجامعي بشكل يحقق الأهداف التعليمية والتربوية ويشجع على التفكير المبدع
- المشاركة في اعداد المناهج الجامعية من كافة الأطراف المعنية (أعضاء هيئة التدريس- الطلاب جهات العمل - القائمين على تخطيط التعليم الجامعي).
- ملاءمة المنهج لحاجات الطلاب العلمية والمهارية والنفسية، وكذلك مراعاته للفروق الفردية بين الطلاب.
- ملاءمة المنهج لحاجات عضو هيئة التدريس من حيث القدرة على التوصيل الجيد بالوسائل التعليمية المتاحة وتوفر المراجع المكملة، وكذلك توفر المخابر والورش اللازمة للجوانب التطبيقية في المناهج.
- تحقيق الوضوح والجاذبية والمنطقية عند تصميم المناهج العلمية ومراعاة الارتباط مع المناهج الأخرى وكذلك الأثر العام على الفرد والمجتمع.

*- ضمان التحسين والتطوير المستمر للمناهج الدراسية.

*- تطوير طرق وأساليب التدريس ونقل المعرفة واستخدام الوسائل التعليمية التي تساهم في تسهيل العملية التعليمية، كالوسائط السمعية والبصرية... ...

*- إنهاء طرق التدريس التي تعتمد على التلقين، وتبني فلسفة الطرق التي تعتمد على تنمية القدرات الإبداعية والإبتكارية للطالب، الأمر الذي يؤدي إلى تخريج كوادر قادرة على المنافسة بسوق العمل.

*- تفعيل دور البرامج التدريبية العملية التخصصية أثناء سنوات الدراسة الجامعية.

3) أما فيما يتعلق بتوفير الإمكانات المادية فإنه يتوجب القيام بما يلي :

*- زيادة الاعتمادات المالية وتنويع مصادر التمويل الذاتي خارج نطاق موازنة الدولة كالإستفادة من الخدمات التعليمية والبحثية والإستشارية والإنتاجية التي تقدمها الجامعة لقطاعات المهن المختلفة.

*- تطوير المكتبات والمخابر والورش بما يتناسب ومتطلبات العملية التعليمية والبحثية في عصر ثورة الإتصالات والمعلوماتية.

*- زيادة أعداد وتطوير المباني والقاعات الدرسية والمواقع التي تشغلها وحدات التعليم الجامعي بما يتناسب مع أعداد الطلاب المتزايدة وذلك لتحسين جودة العملية التعليمية وتحسين مستوى ونوعية وجودة مخرجاتها.

4) فيما يخص الجامعة والمجتمع: يجب العمل على تحقيق التفاعل الإيجابي ما بين التعليم الجامعي والمجتمع وذلك عن طريق :

*- إيجاد أهداف مشتركة للجانبين مع الإقتناع الكامل بأن كلاً من الطرفين لن ينجح في تحقيق أهدافه إلا من خلال المشاركة والتعاون مع الطرف الآخر. فمختبرات الجامعة وورشها ومزارعها ومستشفياتها

يجب أن تكون في خدمة البحث العلمي للمجتمع كله، كما أن مواقع العمل المختلفة بالمجتمع يجب أن تكون ميداناً فسيحاً لبحوث الأكاديميين وأساتذة الجامعة وطلاب الدراسات العليا.

*- فرض المساعدات المادية والمالية والتدريبية على قطاعات العمل لصالح الجامعات وقبول الخدمات الإستشارية والفنية والعملية منها.

*- التعاون المشترك في مجالات البحث العلمي ففي حين يقدم الأكاديميين علمهم وتخصصهم إلى قطاعات الأعمال المختلفة تقدم قطاعات المهن خبرتها العملية مما يسهم في التقارب بين الواقع الأكاديمي والممارسة التطبيقية فتكون هذه الأبحاث نابعة من حاجة المجتمع لها ، وهادفة إلى إشباعها.

*- تشجيع فرق البحث العلمي في جامعاتنا وبلدنا على القيام بالأبحاث العلمية التي تمس مشكلات المجتمع وتخدم أغراضه التنموية.

*- وضع خطة مدروسة واضحة المعالم للدراسات العليا والبحث العلمي على مستوى الجامعات الأربعة وربطها بالخطة العامة للدولة وبخطط التنمية القومية.

*- تشكيل مجلس أعلى في كل جامعة يشترك فيه كافة الباحثين وأساتذة الجامعة من مختلف الكليات وكبار رجال الأعمال والمختصين في مواقع العمل والإنتاج المحيطة بعمل الجامعة ، تكون مهمته حصر مشاكل العمل المختلفة وتصنيفها وترتيبها وفقا لأهميتها بالنسبة للمجتمع وتكليف الجامعات والمراكز العلمية ببحثها وإيجاد أفضل الحلول لها ، كما وتشمل مهمة هذا المجلس استخلاص النتائج التي انتهت إليها هذه البحوث العلمية والعمل على استثمارها ونقلها إلى مواقع العمل المختلفة لوضعها موضع التطبيق العملي والاستفادة منها.

والخلاصة تشير إلى أنّ:

التعليم لم يعد قضية اجتماعية بل قضية اقتصادية أيضا [3، ص37]، وأن الجامعة ذلك القطاع الأكاديمي أصبح يقع على عاتقه اليوم إيجاد أفضل الحلول العلمية والعملية لجميع المشاكل التي تواجهها البيئة والمجتمع [6، ص30]، ومن هنا تبرز ضرورة استخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة كمنهج عمل في مجال التعليم العالي وكامل مؤسساته التعليمية والبحثية.

المراجع:

.....

1- العبيد، فهد يعقوب، 1989 – التنمية التكنولوجية (مفهومها ومتطلباتها)، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر الجديدة.

2- النشار ، محمد حمدي، 1976 . الإدارة الجامعية ، التطوير والتوقعات ، مجلة اتحاد الجامعات العربية.

3- الغضبان ، جرجس ، 2000- ضمان الجودة ISO 9000 في مؤسسات التعليم مكتبة هيئة الطاقة الذرية ، دمشق.

4- سلام، صلاح حسن علي ،2001 . إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية ، رسالة دكتوراة . كلية التجارة . جامعين عين شمس.

5- مرجع سابق.

6- فويتي ، فاطمة ، 2002- آفاق العمل المشترك بين الجهات البحثية والتنفيذية والتخطيط لمستقبل أفضل ورقة عمل مقدمة إلى ندوة جامعة تشرين" ربط التعليم العالي بحاجات المجتمع وتعزيز دوره كقطاع إنتاجي"

7- JENS, J, DAHAHIG and Kai Kristensen, 1996 – Tatal quality Management and Education, quality control and Applied statistics, yol. 41.No.2.

8- MANEIEY, R, 1996 – TQM spreads from Business To Education, quality progress.

9- ALBRECHT, K, 1992 – the only thing that Matters, harper Business.

10- KELLS, H, 1996 – cerating a culture of evaluation and self-vegulation in higher education organizations quality control and applied statistics, vol. 41, NO. 3.

11- BETER, L, 1993 – leadre, change, and TQM: the lehigh university case public administration quality, vol. 1.

12- DAHIGARD, J, 1992- Kristensen, op. cit.

13- AIBRECHT, K, 1992 – the only thing trat Mahers, Harper Business.